

تقرير للمرصد المصري للحقوق و الحريات بعنوان "حصاد الطوارئ في سيناء"



الأحد 14 ديسمبر 2014 12:12 م

المرصد المصري للحقوق و الحريات

حصاد الطوارئ

أصدرت وحدة رصد إنتهاكات حقوق الإنسان في إبطار الحرب علي الإرهاب تقريرها الأول برصد الإنتهاكات التي ارتكبت بحق المدنيين في شمال سيناء من قبل قوات الجيش و الشرطة أثناء تطبيق حالة الطوارئ خلال 45 يوم الأولى .

و قالت الوحدة في تقريرها و الذي حمل عنوان حصاد الطوارئ أن قوات الجيش إستمرت في ارتكاب الجرائم بحق المدنيين دون توقف وكأن إعلان حالة الطوارئ كان لفتح المجال لقوات الجيش و الشرطة في توسيع نطاق انتهاكاتها من ناحية النطاق الجغرافي و كمية الإنتهاكات المرتكبة بحق المدنيين .

إذ بعد مرور 45 يوم من إعلان حالة الطوارئ " نصف المدة المقررة لحالة الطوارئ " إستطاعت وحدة المرصد المصري للحقوق و الحريات برصد إرتكاب الجيش للجرائم الأتية بحق المدنيين رغم الصعوبات الشديد التي تواجه العاملين على رصد و توثيق الجرائم التي ترتكب بحق المواطنين في سيناء ، وقد تمثلت تلك الانتهاكات في الأتي :: القتل خارج اطار القانون: 65 شخص، منهم 14 قتلوا في ظروف غامضة الاصابات: 42 شخص الاعتقال: 330 شخص عدد القتلى من القوات المسلحة : 2

وقالت وحدة رصد إنتهاكات حقوق الإنسان في إبطار الحرب علي الإرهاب بالمرصد المصري للحقوق و الحريات أنه ومنذ إعلان حالة الطوارئ بشرع الجيش المصري بإخلاء المنطقة الحدودية ما بين رفح الفلسطينية و المصرية حيث تم تدمير ما لا يقل عن 800 منزل، وأخلي قسراً قرابة 1,165 عائلة من منازلها. بمعدل 10 آلاف شخص نزح العديد منهم إلى مدينة العريش فيما استوطن آخرون لدى أقاربهم و ذويهم .

وقد مضت السلطات فُدماً بعمليات الإخلاء، متجاهلة تماماً الضمانات الرئيسية التي يقتضيها القانون الدولي، بما فيها إجراء عمليات تشاور مع السكان، وإعطائهم مهلة مسبقة كافية، وتقديم تعويضات كافية لهم عن الخسائر التي لحقت بهم، وتوفير مساكن بديلة إلى أولئك الذين لا يستطيعون توفيرها لأنفسهم، الأمر الذي يجعل عمليات الإخلاء تلك غير قانونية. وقد أثار الخلل المتعلقة بتوسيع عرض المنطقة العازلة نحو 500 متر أخرى مخاوف من احتمال ازدياد عمليات الإخلاء القسري في الأسابيع المقبلة.

وأشار التقرير إلي أن إعلان حالة الطوارئ مثل مزيدا من الحلول الأمنية و وتعقيدا للأزمة لا حلها ، و قد ظهر جليا أن استخدامه كان فقط لأهداف سياسية بحتة منبئة الصلة بالمحافظة علي الأمن القومي أو حالة المدنيين في شمال سيناء بل شاهد الجميع العنف القاتل الذي قدمه عليه قوات الجيش في تعاملها مع المدنيين في إطار حالة أشبه بالنار لصحايا العملية الإرهابية .

ويؤكد المرصد المصري علي أن تلك الإنتهاكات التي تقوم علي إرتكابها قوات الجيش و الشرطة بحق المدنيين تساعد علي النمو السرطاني للإرهاب في سيناء، و الإهدار غير المحدود للحقوق الآدمية للمواطنين ، والإهانة الغظة للأعراف السائدة في المجتمع البدوي علي مدى عقود من الزمان.

إن المرصد المصري و هو إزاء هذه الحقائق وهذه الانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها قوات الجيش و الشرطة بحق المدنيين التي ترقى الي جرائم حرب ليهيب بالصليب الاحمر الدولي و مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة و غيرها من منظمات حقوق الإنسان الدولية و المحلية أن تتخذ ما يلزم لرفع الحجب المتعمد عما يرتكب من إنتهاكات فى سيناء و المساعدة فى توثيق الإنتهاكات التي تتم بشكل مستمر بدون إنقطاع منذ أحداث 30 يونيو 2013 الماضي .

كما يطالب السلطات المصرية بالوقف الفورى لعمليات التهجير القسرى و هدم المنازل ، و البحث عن خيارات بديلة للحل الأمنى، والعمل على احداث تنمية حقيقية فى شبه جزيرة سيناء، وإشراك أهلها فى الثروات العظيمة التي تخر بها الجزيرة، والتصالج مع الأهالى والقبائل التي تضررت من الأحداث السابقة، وتعويض الأسر والأهالى عن أية أضرار قد لحقت بهم خلال الأحداث الماضية واحالة المتسببين فى ذلك للمحاكمة العادلة والعاجلة، وإلا فستظل سيناء بؤرة توتر ومصدر إزعاج وقلق للأمن القومى المصرى على المدى الطويل
للمزيد يرجى اتباع الرابط التالي :

<http://www.slideshare.net/ssuserd93812/45-42685329>